

Distr.: General
18 November 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة عشرة

٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة السياسات

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

لعلكم تذكرون أن حكومة جمهورية زمبابوي، دعت بالاقتران مع بعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى عقد معتكف وزاري أفريقي استجابة لطلب الوزراء الأفريقيين إلى رئيس الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، فرانسيس نهيما من زمبابوي. وقد عُقد المعتكف الوزاري الأفريقي يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨ في غلين كوف، نيويورك، وأصدر بيانا حدد فيه الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية المستدامة بحكم اختصاصاتهم المختلفة أولويات القارة الأفريقية للدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وعلى الأخص كيفية معالجة أزمة الأغذية الناشئة وكيفية الإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا، كما جاءت في الفصل الثامن من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

* E/CN.17/2009/1.



ويتضمن البيان الصادر عن المعتكف الوزاري رؤية واضحة للتنمية المستدامة في أفريقيا، وتوصيات بشأن كيفية تحقيق هذه الرؤية.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

(توقيع) بونيفيس ج. تشيدياوسيكو

السفير المفوض فوق العادة والممثل

الدائم لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزيمبابوي لدى الأمم المتحدة

بيان الوزراء الأفارقة الصادر عن المعتكف الوزاري

إن أفريقيا لفخورة بمواردها البشرية والطبيعية والثقافية الغنية. ورؤيتنا هي تحقيق التنمية المستدامة من خلال التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. لذلك فإن الحكومات الأفريقية أن تبدي إرادة سياسية قوية والتزاما قويا بالتعاون الإقليمي على طول القارة وعرضها.

وقد أحرزت أفريقيا تقدما ملموسا في عقود السنوات الأخيرة في كثير من مجالات التنمية المستدامة، ولكن القارة تواجه تحديات مستمرة وتحديات جديدة. ويتفاوت التقدم بين مختلف أنحاء القارة وبين المجالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وكلنا على استعداد للتعلم من تجارب البلدان الأفريقية التي كانت أكثر نجاحا. كما أن لدينا جميعا بعض الدروس القيّمة التي يقدمها كل منا للآخر ولباقي أنحاء العالم في مجالات معينة من التنمية المستدامة.

وإننا نلزم أنفسنا بمواصلة إعطاء صورة أفريقية إيجابية من داخل أفريقيا وعلى الصعيد العالمي، وناشد المجتمع العالمي أن يجذو حذونا.

ونحن نطرح هنا رؤية واضحة لقارتنا وللتنمية المستدامة في بلادنا. ونؤكد التزامنا السياسي القوي بتحقيق هذه الرؤية، بتصميمنا الجماعي ومواردنا وإبداعنا أولا وأخيرا، ولكن بالتعاون الوثيق أيضا مع شركائنا في التنمية.

إننا نؤكد من جديد خطة عمل لاغوس، ومعاهدة أبوجا، ونتائج الاجتماع التنفيذي الإقليمي للدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة في أديس أبابا، وإعلان سرت بشأن تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة في أفريقيا في مجال المياه والزراعة. وإننا لتحدونا آمال راسخة في أن هذه الرؤية ستدفع إلى الأمام بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بأفريقيا الواردة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

ونؤكد من جديد التزامنا بالقضاء على الفقر في سياق عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧).

وإننا نلتزم بمواصلة بناء التكامل الإقليمي من خلال التجارة، وتنمية الهياكل الأساسية، والتبادل الثقافي، ونحث المجتمع الدولي على دعم تعزيز المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونناشد المجتمع الدولي أن يدعم جهودنا في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

ويساورنا القلق العميق إزاء أزمة الأغذية العالمية الحالية والخطر الذي تشكله على الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

وإننا نلتزم بتعجيل التقدم نحو هدف إعلان مابوتو بزيادة حصة الزراعة والتنمية الريفية في الميزانيات الوطنية لتصل إلى ١٠ في المائة على الأقل.

وإننا نوجه نداء من أجل الدعم الدولي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في ظل الاتحاد الأفريقي.

ونحث المؤسسات المالية الدولية على زيادة استثماراتها في الزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا زيادة ملموسة، من أجل كفالة الأمن الغذائي، وزيادة الدخل، والقضاء على الفقر.

كما نناشد المجتمع الدولي أن يشجع الدعم المالي والتقني لتنفيذ خطط العمل الوطنية من أجل مكافحة التصحر، وتخفيف آثار الجفاف، والتكيف مع التغيرات المناخية في أفريقيا.

ونحن ملتزمون بتحقيق اندماج ملموس في الاقتصادي العالمي.

وإننا نشدد على الحاجة إلى حيز في السياسات يشجع ملكية استراتيجيات وبرامج التنمية القطرية.

ونحث المجتمع الدولي على أن يفي بالتزاماته العديدة إزاء أفريقيا ومن بينها التزاماته في مجالات التجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف الديون، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، والمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وإننا ندعو إلى زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، داخل أفريقيا وخارجها، ونؤكد مع ذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا ينبغي اعتباره بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب.

إننا نرحب باقتراح الأمين العام والجمعية العامة عقد المؤتمر رفيع المستوى لبحث الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والمناسبة الرفيعة المستوى لبحث الأهداف الإنمائية للألفية التي ستعقد يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والمؤتمر الدولي لمتابعة أعمال مؤتمر تمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

- وتتضمن رؤيتنا اتخاذ إجراءات من أجل:
- تحديد أهداف قطرية وإقليمية، حسب الاقتضاء، لحشد جميع أصحاب المصلحة وضمان مساءلة الحكومات عن تحقيق التنمية المستدامة.
 - إطلاق مبادرة "اشترى السلع الأفريقية"، بتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، وهي المبادرة التي ستروج لمجموعة متنوعة من المنتجات الأفريقية، سواء في الأسواق الإقليمية أو الدولية. ومن الممكن أن تتضمن عناصر هذه المبادرة خفض الحواجز أمام التجارة داخل المناطق، وتنسيق تسويق البضائع المصنوعة في أفريقيا في الأسواق الدولية، وإبرازه.
 - تشجيع التنمية الصناعية من خلال القيمة المضافة للمواد الخام، بما فيها السلع الأساسية الزراعية.
 - القيام بتدخلات هادفة لدعم فقراء الريف، بما في ذلك عن طريق دعم صغار المزارعين للحصول على المدخلات الزراعية.
 - حشد الدعم المالي وأشكال الدعم الأخرى لتطوير نظم الصحة والتعليم وتعزيزها.
 - تعزيز تمكين المرأة، بما في ذلك في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية، ودعم المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار فيما يتعلق بالزراعة، والتنمية الريفية، وإدارة الموارد.
 - تعبئة الموارد لمشاريع الهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية، مثل شبكات الطرق، وغيرها من مرافق النقل، والري والإمداد بالطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدعم من المجتمع الدولي.
 - زيادة الاستثمارات في تنويع الاقتصادات الريفية الأفريقية، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية لأصحاب المشروعات الصغيرة وللمزارعين، مثل إقامة صندوق خاص لصغار الملاك من المزارعين وتوسيع نطاق في القروض الصغيرة من المصارف التجارية.
 - التأمين على المحاصيل وضد تقلبات الطقس على الصعيدين القطري والمحلي، من أجل مساعدة المزارعين والحكومات وغيرهم من العناصر الفاعلة على إدارة المخاطر.
 - تحسين جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة، وعلى الأخص التعداد الزراعي، بدعم أكبر من جانب المجتمع الدولي.

- وضع استراتيجية متماسكة للبحث والتطوير، وتعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر في القارة من أجل زيادة التكيف مع التغيرات المناخية.
- تصميم مناهج محسنة للتوعية والتدريب على الإدارة من أجل التشجيع على مباشرة الأعمال الحرّة وتعزيز القدرات على استيعاب التكنولوجيا، والتكيف، والابتكار.
- تعزيز التعاون بين السلطات المحلية في مختلف أرجاء القارة من أجل مواجهة التحديات المشتركة في مجال التنمية المستدامة.
- تشجيع إتاحة فرص للعمل اللائق والتمكين القانوني للفقراء في القطاع غير المنظم.
- تعزيز الصكوك والمؤسسات المعنية بإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة.
- العمل من أجل موقف أفريقي موحد في المفاوضات التجارية الدولية والثنائية. ولتحقيق ذلك، ينبغي لأفريقيا أن تعزز قدرات مؤسساتها.